

الخصخصة كأسلوب لنقل ملكية الشركات العامة الى القطاع الخاص

د . محمد عمر الشويرف

أستاذ مساعد

كلية الاقتصاد والتجارة / جامعة المرقب

د. نجاح الطاهر البيباص

محاضر

كلية الاقتصاد والتجارة / جامعة المرقب

المقدمة :

تعد الشركات العامة من أهم القطاعات التي تقدم السلع و الخدمات العامة للمواطنين في ليبيا، ولكن وفي ظل الظروف الراهنة أصبحت هذه الشركات تعاني من العديد من المشاكل التي جعلتها غير قادرة على منافسة مثيلاتها بالقطاع الخاص؛ ولذلك ولأجل تحسين خدماتها ومعالجة ماتعانيه من قصور جاءت فكرة نقل ملكية الشركات العامة الى القطاع الخاص، وتعتبر الخصخصة من أبرز الطرق التي تحقق هذه الغاية من خلال تحويل ملكية المشروعات العامة الى الملكية الخاصة؛ لذا جاءت هذه الورقة لإبراز مفهوم الخصخصة وبيان مزاياها وعيوبها بالإضافة الي توضيح أهم الأساليب المتبعة من خلالها لنقل ملكية الشركات العامة للقطاع الخاص بشكل كلياً و جزئي وما يترتب عليها من آثار اقتصادية.

أولاً: المشكلة البحثية :

في ظل التراجع الواضح في أداء شركات القطاع العام فيما تقدمه من سلع وخدمات للمواطن، هل تعتبر الخصخصة هي الوسيلة المناسبة لتحسين هذا الأداء باعتبار ان القطاع الخاص أكثر قدرة على التكيف السريع مع محيطه ومواكبة الطرق الحديثة في تقديم ما يلزم المواطن، وماهي الآثار الاقتصادية المترتبة عليها كأسلوب ؟ .

ثانياً: أهمية البحث :

- تأتي أهمية استعراض هذا الموضوع من النقاط التالية :
- 1- تحسين أداء القطاع العام من الضرورات التي يفرضها الواقع في سبيل انقاذ هذه الشركات وحمايتها من الانهيار .
 - 2- الخصخصة من الأساليب العالمية المتبعة في نقل ملكية الشركات العامة الى القطاع الخاص ودراستها يمكن من فهمها والاستفادة من مزاياها واجتناب مساوئها .

ثالثاً: أهداف البحث :

- تم مناقشة هذا الموضوع من خلال عدد من المحاور التي هدفت الى تحقيق الآتي :
- 1- بيان مفهوم الخصخصة ودوافع الدول لإتباعها كأسلوب لنقل الملكية .
 - 2- معرفة أهم أساليب المتبعة في تنفيذ سياسة الخصخصة .
 - 3- التعرف على الآثار الاقتصادية للخصخصة والمتمثلة في صور الشراكة المختلفة .

رابعاً: منهج البحث :

في سبيل التوصل الى نتائج علمية لهذا البحث تحقق الأهداف التي بني عليها، فقد تم الاعتماد في كتابته علي المنهج الوصفي في عرض المفاهيم وتحليلها.
أولاً : مفهوم الخصخصة:

يعد مفهوم الخصخصة من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والاختلاف، شأنها في ذلك شأن الكثير من المفاهيم المستحدثة، والخصخصة ليست فلسفة وإنما هي سياسة يتم من خلالها نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، وهي كذلك ليست غاية؛ بل وسيلة يسعى من خلالها القائمون عليها إلى رفع كفاءة استخدام الموارد؛ من أجل مواجهة التحديات التي تواجه الدول يومياً، ولقد ظهرت العديد من المسميات التي تعبر عن نقل أو تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص ومن أبرز هذه المسميات:

مجلة البحوث الأكاديمية - العدد العاشر
الخصخصة كأسلوب لنقل ملكية الشركات العامة الى القطاع الخاص

التخصّصية، الخوصصة، الأهلنة، الخوصصية، وتوسيع قاعدة الملكية⁽¹⁾، غير أن مصطلح الخصخصة يعتبر الأكثر شيوعاً من بين كل هذه المسميات .

ومتلما اختلفت مسميات الخصخصة فقد تعددت واختلقت مفاهيمها بتعدد مجالات تنفيذها كاستراتيجية، و تعددت كذلك أساليبها، فيتسع التعريف أو يضيق بقدر شموله لهذه الأساليب وتلك المجالات؛ الأمر الذي أدى إلى عدم وجود مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة، حيث تفاوت مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى؛ ومردّد ذلك راجع لمحاولة الحكومات كسب تأييد العاملين والمواطنين لبرنامج تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، ومن أهم تعريفاتها :

1- تعريف البنك الدولي :

يُعرف البنك الدولي الخصخصة على أنها " زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها".⁽²⁾

2- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) :

يُعرف الخصخصة بأنها " جزء من عمليات التصحيح للقطاع العام، من خلال إبعاد أيدي الحكومة عن أي نشاط ممكن أن يؤديه القطاع الخاص".⁽³⁾

ثانياً: دوافع الخصخصة:

من جملة الدوافع والأسباب التي جعلت من الدول على مختلف مستويات تقدمها تتبنى سياسة الخصخصة كوسيلة للإصلاح الاقتصادي، ما يلي:

1- تدني مستوي أداء القطاع العام:

1- سوزان أحمد أبوريه، " تجارب الخصخصة في الدول العربية التحديات الاقتصادية وآثارها الاجتماعية" ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول الوطن العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية ، جامعة حلوان، 8-15 مايو 2000، صص 50-51 .

2- محمود عبد الحافظ محمد عبد الله، " تجربة التخصّصية ومستقبل تحرير الصناعة المصرية في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية "، مصر المعاصرة (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ع 487، يوليو 2007) ص 116.

3- بنك مصر، النشرة الاقتصادية (القاهرة : بنك مصر ، ع 2، 2000) ص 45 .

تعددت الأهداف التي نشأ من أجلها القطاع العام، سواءً أكانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية؛ وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف سُخرت كل الإمكانيات لكي يقوم هذا القطاع بدوره، غير أن ما شهدته في بعض مؤسساته من عدم استغلال للموارد، وما كان يعاني منه من فساد إداري أدى في النهاية إلى تدني مستوى أدائه، بالشكل الذي جعله عاجزاً عن تحقيق أهدافه، كان لا بد من حل هذه المشاكل من خلال التحول إلى نظام اقتصاد السوق، الذي تعتبر الخصخصة من أهم سماته.

2- تخفيض التكاليف والنفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة:

اتباع سياسة الخصخصة يمكّن الدولة من التخلص من قطاع غير مستغل لمواردها بالشكل الأمثل، ويتسبب في معاناتها من عجز مالي، نتيجة لخسائره المتعددة، ولذا فإن التحول نحو زيادة فعالية دور القطاع الخاص في عديد المجالات يزيل عن كاهل الدول حمل دعمها للمشروعات الخاسرة.

3- كسر احتكار مؤسسات القطاع العام:

تعتبر الخصخصة دافعاً من أجل زيادة دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، بشكل يساعد على خلق جو مناسب للمنافسة، وكسر الاحتكار، الذي تمارسه مؤسسات القطاع العام.⁽¹⁾

4- تحقيق إدارة أفضل وعدم تسييس القرارات:

تعتبر محاولة الوصول إلى مستوى إداري أفضل للمؤسسات بمختلف أنواعها من أهم الدوافع التي دعت لخوض غمار الخصخصة، غير أن هذا لا يعني أن المديرين في القطاع العام أقل كفاءة من نظرائهم في القطاع الخاص، وذلك راجع لكون أن الظروف المحيطة بالقادة في القطاع الخاص تحررهم من عديد القيود، مما تعطيهم قدرة أكبر على المبادرة وحساسية أشد لقوى السوق؛ وذلك لوجود معايير واضحة تحكم على مدى كفاءتهم الربحية، بالإضافة إلى أن التحول نحو الخصخصة يعمل على أن تكون

1- سعداوي موسي، " حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية في الخصخصة 19952006 -"، مصر المعاصرة، ع (492) أكتوبر

قرارات انتاج السلع، وتقديم الخدمات قرارات مبنية على أسس اقتصادية، وليست سياسية، فالإدارة التجارية الجيدة والمستقلة عن التدخلات السياسية تؤدي إلى الحصول على ثمار الخصخصة.⁽¹⁾

5- كفاءة القطاع الخاص في إدارة المشروعات الاقتصادية:

ويرجع ذلك إلى كل ما يقدمه القطاع الخاص من حوافز لمعظم عناصر الإنتاج، وما يمتاز به من القدرة على تعبئة الموارد والمدخرات وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية المربحة، مما يساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الكفاءة الإنتاجية.⁽²⁾

ثالثاً : أساليب الخصخصة :

يتم تنفيذ سياسة الخصخصة من خلال أسلوبين هما :

أ- الأساليب التي يترتب عليها نقل الملكية .

ب- الأساليب التي لا يترتب عليها نقل للملكية (خصخصة الإدارة) .

أ- الأساليب التي يترتب عليها نقل الملكية:

وهي الأساليب التي عندما تنفذ الخصخصة من خلالها يترتب عليها بيع الوحدة المراد خصخصتها بشكل كامل، أو بشكل جزئي إلى القطاع الخاص، وتشمل هذه الأساليب :

1- الطرح العامل لأسهم:

المقصود بالطرح العامل لأسهم (أو الاكتتاب العام) هو قيام الدولة بطرح أسهم المنشأة المراد خصخصتها (بشكل كلي أو جزئي) في سوق الأوراق المالية، ويعد هذا الأسلوب من أفضل الأساليب التي تؤدي إلى توسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة⁽³⁾، و ينقسم هذا الأسلوب إلى:

1- مانع سعد سيف القحطاني، إدارة برنامج التحول نحو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية: دراسة نظرية وتطبيقية، م س ذ، ص 16.

2- صفوت عبدالسلام عوض الله، " الآثار التنموية للخصخصة مع التطبيق على خصخصة الصناعات البتروكيماوية بالكويت"، بحث منشور ضمن إصدارات دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 20.

3- فالح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية (عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2008)، ص 37.

أ- بيع حصة الأغلبية:

وتتمثل هذه الطريقة في قيام الدولة ببيع حصتها في المنشآت من خلال عرضها لأسهمها فيها في سوق الأوراق المالية، وتستخدم هذه الطريقة لبيع المنشآت التي تتمتع بوضعية مالية جيدة، وذات حجم كبير، وقد يتم بيع حصة الأغلبية (51% فأكثر) من خلال طرحها في السوق كدفعة واحدة، أو من خلال استخدام أسلوب الشرائح، والذي يتم فيه طرح الأسهم على فترات زمنية متتالية، ومن مميزات هذا الأسلوب أنه يساعد على توسيع قاعدة الملكية، ويمنع احتكار مستثمر واحد، أو مجموعة من المستثمرين للمشروعات العامة المطروحة للبيع، ويمتاز أيضاً بقدرٍ عالي من الشفافية، وذلك بسبب الكشف عن القوائم المالية للمنشأة محل البيع، وذلك تماشياً مع شروط السوق المالي.

ب- بيع حصة الأقلية:

وفيها تقوم الدولة بطرح حصة الأقلية (49% فأقل) من أسهم المنشأة المراد خصصتها بسوق الأوراق المالية، وتلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب لبيع المنشآت التي لا تريد أن تبيعها بالكامل، غير أنها تعتبر خطوه نحو بيع الشركة بالكامل في المستقبل.⁽¹⁾

ويتميز أسلوب الطرح العام للأسهم بشفافية عالية، من خلال الترويج لعملية البيع، والكشف عن القوائم المالية للوحدة المراد خصصتها، وذلك تماشياً مع شروط البيع من خلال الأسواق المالية، ومن مميزات هذا الأسلوب كذلك أنه يعتبر من أفضل الأساليب لتوسيع قاعدة الملكية، خصوصاً عندما تقوم الدولة بوضع قيود على عدد الأسهم التي من الممكن أن يشتريها كل مستثمر.⁽²⁾

2- الطرح الخاص للأسهم (البيع لمستثمر رئيسي):

يتمثل هذا النوع من الطرح للأسهم في بيع كامل أسهم المنشأة، أو جزء منها لمستثمر، أو لمجموعة من المستثمرين، أو قد يتم البيع لمنشأة أخرى قائمة، وتتم الخصخصة من خلاله بأسلوبين، هما: العطاءات والتفاوض المباشر، حيث ينطوي أسلوب العطاءات على قدر كبير من المنافسة، في حين أن

1- اتحاد المصارف العربية، "التخصيص في لبنان والدروس المستفادة من التجار بالعالمية"، مجلة اتحاد المصارف العربية (بيروت: اتحاد المصارف العربية، م20، ع238، أكتوبر 2000) ص91.

2- نبيل حشاد، تقييم تجارب الخصخصة في الدول العربية (القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2009) ص13.

أسلوب التفاوض المباشر يتطلب عملية بحث على المستثمرين المحتملين، وأياً كان الأسلوب الذي سيتم اختياره فإنه يتوجب على الدولة التأكد من سمعة المشتري وخبرته في مجال عمله وما مدى قوة وضعه المالي، والمنشآت التي يلائمها هذا الأسلوب هي المنشآت المتواضعة في الأداء، والتي غالباً ماتلقى صعوبة في قبولها في سوق الأوراق المالية، ويناسب كذلك المنشآت التي هي في حاجة إلى ملاك لديهم القدرة المالية و التجارية، والاستعداد للقيام بعمليات التطوير التكنولوجي.

ومن أهم ما يميز هذا الأسلوب، هو إتاحة الفرصة لاختيار المشتري المناسب، غير أن أهم الانتقادات التي توجه إليه، هو تعرض الحكومة للانتقاد عند اختيار مستثمر عن غيره، خصوصاً إذا كانت قيمة العطاء الذي تقدم به هذا المستثمر أقل مما قدمه الآخرون الذين ليس لديهم الخبرة والمعرفة بنشاط المنشأة، فاختيار كهذا قد يثير الشكوك لدى المواطنين، وأيضاً مناهما للانتقادات هو أنه لو أن الحكومة أرادت خصخصة نسبة كبيرة من رأسمال المنشآت، عن طريق الطرح الخاص للأسهم، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى سيطرة فئة محدودة على قطاع كبير من الاقتصاد القومي.⁽¹⁾

3- الخصخصة من خلال تملك أعضاء الإدارة والعاملين لحصة في رأس مال المنشأة:

الخصخصة من خلال هذا الأسلوب تعني تحويل الشركة العامة إلى شركة خاصة من خلال تملكها للعاملين بها، وتم عملية الخصخصة حسب هذا الأسلوب من خلال الآتي⁽²⁾:

أ- خيارات الأسهم:

ويقصد به قيام المنشأة بإصدار وثيقة باسم كل عضو من أعضاء الإدارة بها، يحق له من خلالها تملك جزء من أسهم رأس مال المنشأة مقابل سعر معين، وغالباً ما يكون هذا السعر أعلى من القيمة السوقية للسهم، حتى يكون كالحافز للمشتري، من أجل رفع مستوى الأداء وزيادة معدل الكفاءة، ومن ثم ترتفع القيمة السوقية للسهم عن السعر المحدد بالوثيقة، ويتلاءم هذا الأسلوب مع المنشآت التي تعاني من انخفاض في كفاءة الإدارة، إذ يعتقد بأن مساهمة أعضاء الإدارة في تملك هذه

1- منير إبراهيم هندي، الخصخصة: خلاصة التجار العالمية (الإسكندرية: منشأة المعارف، ط1، 2004) ص 144-150

2- سيد أحمد الرفاعي، الخصخصة ودورها في تنمية وتطوير الأنظمة الاقتصادية والسياسية المعاصرة: تجربة حكومة الكويت (دمشق: دار طلاس، ط1، 2006) ص 90-92.

المنشآت من شأنه أن يخلق لديهم الدافع من اجل النهوض بها، ويتماشى هذا الأسلوب مع المنشآت التي تحتوي على أصول ثابتة كثيرة وتولد عملياتها مستوى ربح قليل، وتجري توزيعاً للجانب الأكبر منه.

ب- مشاركة العاملين في رأسمال المنشأة:

من خلال هذا الأسلوب تقوم هيئة تنظيمية (غالباً نقابة العاملين) بالحصول على قرض طويل الأجل، بهدف شراء أسهم في رأسمال المنشأة، على أن تتم إرجاع قيمة القرض بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عليه من خلال التوزيعات التي تتولد عن الأسهم.

ج- شراء أسهم المنشأة بالإقراض:

وتتم من خلال شراء أعضاء الإدارة والعاملين بالمنشأة للأسهم من خلال الاقتراض، ويتناسب هذا الأسلوب مع المنشآت التي لا توجد أمامها فرصة بديلة للتصفية.

ومن أهم مميزات أسلوب تملك أعضاء الإدارة والعاملين، هو سهولة التنفيذ، ويخفف من المعارضة له؛ وذلك لشعور العاملين بالانتماء لمنشأتهم، غير أن من أهم عيوبه أنه لا يؤدي إلى توسيع قاعدة الملكية؛ وذلك لأنه يقتصر على العاملين بالمنشأة، بالإضافة إلى أن المنشآت التي يتم تخصيصها بهذا الأسلوب عادة ما تميل إلى الانعزال عن

سوق المال، وما يرتبط به من ضوابط وآليات.

4- الخصخصة عن طريق استبدال الديون بأسهم في المنشآت (نظام مقايضة الديون بالأسهم):

من خلال هذا الأسلوب يقوم الدائنون باستبدال قيمة ديونهم بمحصول في بعض المنشآت، التي تُقرر الدولة خصخصتها، وتتم هذه المبادلة أو المقايضة ما بين الدائن والمدين مباشرة، أو من خلال طرف ثالث - كالدولة مثلاً-، ويمتاز هذا الأسلوب في كونه يعمل على خفض الديون على الدولة، من خلال بيع جزء من منشأتها إلى مستثمرين، ويتيح هذا الأسلوب للمستثمرين الحصول على أسهم بشروط ميسرة، ويتيح كذلك للبنوك الدائنة للقطاع العام أن تتخلص من الديون المشكوك في تحصيلها⁽¹⁾، ومن عيوبه ما يراه المعارضون له بأن تملك الدائن الأجنبي لاستثمارات محلية مقابل ديونه

1- Charles Vuyksteke, "Techniques of State Owned Enterprises: Motherhoods and Implantation", World Bank, 1988, p14.

هو أكبر فرصة لتصديرها يتحصل عليه من أموال، الأمر الذي يترتب عليه العديد من الآثار المالية السيئة على الدولة.⁽¹⁾

5- نظام القسائم (الكوبونات):

وفيه يتم تجميع المنشآت المراد خصخصتها في قائمة واحدة مع بيان الوضع المالي لكل منها وقيمتها الدفترية وعدد العاملين بها، ويحق لكل مواطن بلغ السن القانوني الحصول على الكوبونات، والتي تسمح له بالمزايدة على أسهم المشروعات التي سوف تتحول إلى القطاع الخاص، وغالباً ما تقدم هذه الكوبونات إما بالجمان أو بمقابل رمزي لتغطية التكاليف الإدارية، ويهدف هذا الأسلوب إلى إنشاء قاعدة لاقتصاد السوق من خلال خصخصة منشآت القطاع العام، ومن أهم ما يمتاز به أنه يعالج مشكلة نقص رأس المال المحلي، ويحقق نوعاً من العدالة الاجتماعية من خلال أحقية كل مواطن في تملك الكوبونات، ولا تقتصر العملية على عدد معين من المستثمرين، غير أن ما يعاب على هذا الأسلوب أنه لا يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية، وذلك راجع لكون أن توزيع الملكية على عدد كبير من المستثمرين لا يوفر الظروف المناسبة لتحسين أداء المنشأة، خاصة عندما يوجد نقص في رأس المال لتطويرها ونقص في المهارات اللازمة لتسييرها في إطار اقتصاد السوق.⁽²⁾

6- التصفية وبيع الأصول:

ومن خلال هذا الأسلوب يتم بيع أصول المنشأة في مزادات علنية، أو من خلال العطاءات، ويتلاءم هذا الأسلوب مع المنشآت المتعثرة، والتي لا يوجد مجال لإصلاحها، ويتناسب كذلك مع المنشآت التي تمتلك أصولاً ذات أغراض متعددة، ومن مميزات هذا الأسلوب أنه يتيح للدولة أو المنشأة في حالة تصفية بعض فروعها الحصول على أموال يمكنها أن تستخدمها في مجالات أخرى وفي فترة زمنية قصيرة إذا ما قورنت بالفترة التي يمكن أن تأخذها عملية طرح الأسهم في سوق الأوراق المالية. ومن أهم عيوبه التكلفة الاجتماعية، والاقتصادية التي تتكبدها الدولة، والتي تنتج عن فقدان العاملين في هذه المنشآت لوظائفهم وما يترتب على ذلك من آثار سيئة على المستوى

1- محمود صبح، الخصخصة: المشكلات والحلول (القاهرة: البيان للطباعة والنشر، ط2، 1999) صص 46-47.

2- رياض دهال و حسين الحاج، "حول طرق الخصخصة"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع13، خريف 1998، ص 118.

الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة لعدم تمكن الدولة من الحصول على القيمة العادلة للأصول المباعة.
(1)

ب- الأساليب التي لا يترتب عليها نقل للملكية (خصخصة الإدارة) :

1- عقود الإدارة (Management Contracts) :

هو اتفاق تتعاقد بموجبه مؤسسة عامة مع شركة خاصة لإدارتها، وحسب هذا الاتفاق تتحول فقط حقوق التشغيل إلى القطاع الخاص، وليس حقوق الملكية، وتحصل الشركة الخاصة على مقابل نظير إدارتها للمؤسسة العامة، ويتم اللجوء إلى هذا الأسلوب في الحالات التالية⁽²⁾:

أ- في حالة عدم سماح الطاقة الإنتاجية للسوق ببيع المنشأة العامة أو جزء منها.

ب- يتم اللجوء إلى هذا الأسلوب في المنشآت ذات الأهمية الاستراتيجية للدولة، والتي لا يمكن نقل ملكيتها للقطاع الخاص بسبب طبيعة نشاطها وأهميتها للأمن الوطني.

ويمتاز هذا الأسلوب في أنه يؤدي إلى رفع كفاءة المنشأة خصوصاً إذا ربط العقد ما بين الأتعاب والأرباح الأمر الذي يشكل حافزاً كبيراً للإدارة الجديدة.

ومن أهم عيوبه ازدواجية الإدارة ما بين القطاعين العام والخاص للمنشأة، الأمر الذي يترتب عليه أن المشغل لا يتحمل أي مخاطر أو خسائر قد تحصل، إضافة إلى ذلك لو كان العقد مقابل قيمة ثابتة يتقاضاها المشغل - بغض النظر عن أداء الشركة - فإن هذا لا يعطي أي حافز لزيادة النشاط ورفع الكفاءة داخل المؤسسة.

2- عقود الإيجار (ContractsLeasing) :

هو اتفاق تسمح بموجبه الدولة لشركة من القطاع الخاص باستغلال مرفق عام على أن تدفع الشركة مقابلاً عن ذلك، وتستخدم الدولة هذا الأسلوب عندما تكون هناك حاجة للتشغيل بكفاءة أعلى ولا تكون هناك حاجة ضرورية لتمويل استثمارات جديدة ، ويعطي هذا النوع من التعاقد للقطاع الخاص الحرية في إدارة المرفق العام بالإضافة إلى تحمله أعباء التشغيل والصيانة للمرفق، وتحمل

1- زيد منير عبوي، إدارة المؤسسات العامة وأسس تطبيق الوظائف الإدارية عليها (عمان: دار الشروق، 2009) ص 282.
2- شكري العشماوي، الخصخصة: اتحاد العاملين المساهمين مفاهيم "تجار عربيّة" (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006 -

الدولة أو المؤسسة العامة التي يتبعها هذا المرفق عبء تمويل الاستثمارات الرأسمالية، ويمتاز هذا الأسلوب في كونه يحقق دخلاً ثابتاً مضموناً للدولة مع احتفاظها بملكية المنشأة المؤجرة، وعدم تحملها للمخاطر التجارية.

ومن أهم سلبياته أنه في حالة عدم محافظة المستأجر على أصول المشروع فإن ذلك يترتب عليه خسارة كبيرة في المستقبل خصوصاً فيما يتعلق بقيمتها السوقية.⁽¹⁾

3- عقود الامتياز (Contracts Concession) :

تتمثل عقود الامتياز في منح الدولة امتيازاً لشركة أو مجموعة من الشركات الخاصة لأجل إنتاج أو توريد جزء من خدمة معينة، وينطوي عقد الامتياز على كل جوانب عقد التأجير، غير أنه يتضمن مسؤوليات إضافية تقع على صاحب الامتياز، تتمثل في تحمله للنفقات الرأسمالية، كتمويل توسعات محددة، أو إحلال لبعض الأصول الثابتة، وتتحصل الدولة مقابل عقود الامتياز على عائد متفق عليه، سواء أكان مبالغ ثابتة أم نسبة من الإنتاج أم نسبة من الأرباح، وذلك خلال فترة منح الامتياز⁽²⁾، وتتمثل الخصخصة من خلال هذه الطريقة في عديد الأشكال، والتي يمكن تبيانها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1)

- 1- محمد المتولي، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين: القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 8-10 مايو 2003، ص30.
- 2- سليمان محمد مصطفي، " أبعاد تنظيم السياسات المحاسبية لعقود BOT في مصر"، مجلة الدراسات والبحوث (بناها، كلية التجارة جامعة الزقازيق فرع بنها، 2000) ص35.

أنواع عقود الامتياز

Build Operate Transfer (B.O.T)	أسلوب البناء والتشغيل والتحويل
Build Operate Own Transfer (B.O.OT)	أسلوب البناء والامتلاك والتشغيل والتحويل
Build Operate Own (B.O.O)	اسلوب البناء والامتلاك والتشغيل
Build Transfer Operate (B.T.O)	أسلوب البناء والتحويل والتشغيل

* المصدر: نبيل حشاد، تقييم تجارب الخصخصة في الدول العربية (القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2009) ص 18.

ومن أهم ما يميز الخصخصة من خلال هذا الأسلوب هو أن تحمّل صاحب الامتياز للنفقات الرأسمالية والاستثمارات يخفف من الأعباء المالية الملقاة على عاتق الدولة، إضافة إلى تحمل صاحب الامتياز للمسؤولية التشغيلية للمرفق العام.

غير أن ما يعاب عليه هو أن بعض الدول التي تسعى لتطبيق هذا الأسلوب من الخصخصة قد تجد صعوبات في إيجاد مستثمرين لهم المقدرة على دفع مثل هذه النفقات الرأسمالية، وكنتيجة لارتباط هذا النوع من العقود بفترات زمنية محددة، فإن هذا الأمر يجعل من صاحب الامتياز يتراخى عن صيانة وتحسين المرفق وخصوصاً عند اقتراب نهاية العقد (إذا كان هذا الأمر غير وارد بالعقد).⁽¹⁾

4- عقود الخدمات (Service Contracts) :

1- Frank Sader, " Privatization and Foreign Investment in the Developing World
1988-92" International Economics Department, World Bank, October 1993,
p p5-6.

يعتبر هذا الشكل من العقود شائع الانتشار في قطاع الخدمات العامة، حيث بموجبه يتم الاتفاقما بين الدولة أو أي مؤسسة عامة مع أي شركة للقطاع الخاص للقيام بخدمات محددة نظير مقابل يتم الاتفاق عليه.⁽¹⁾

ومن أهم مميزاته أنه يشجع على المنافسة والاستفادة من خبرات القطاع الخاص في النواحي الفنية، وبالتالي جعل الدولة أو المؤسسة العامة تقوم بالتركيز على مهامها الرئيسية. وأما العيوب المتعلقة به فتتمثل في أن أعباء مسؤولية التشغيل والصيانة تقع على عاتق الدولة أو المؤسسة العامة بالإضافة إلى بقاء مسؤوليات الاستثمار والمخاطر التجارية المرتبطة بتشغيل المرفق ملقاة على عاتق الدولة أو القطاع العام، وتؤثر هذه النوعية من العقود على عمالة التشغيل يجعلهم عمالة زائدة عن الحاجة.⁽²⁾

رابعاً: محددات اختيار أسلوب الخصخصة الملائم :

إن تطبيق الأساليب السابقة يتوقف على مجموعة من المحددات والعوامل التي تؤثر في اختيار الأسلوب الملائم، والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار حتى يتم الحصول على النتائج المرجوة، ومن أهم هذه المحددات ما يلي :

- 1- **أهداف الدولة من تطبيق سياسة الخصخصة:** تسعى الدولة من خلال انتهاج سياسة الخصخصة في العملية الاقتصادية إلى تحقيق جملة من الأهداف، وتعتبر هذه الأهداف من أهم المحددات التي تحدد اختيار الأسلوب الملائم للخصخصة.⁽³⁾
- 2- **قوة سوق المال:** يحدد مستوى النمو في سوق المال وتطوره أسلوب الخصخصة الملائم الذي من الممكن أن تتبعه الدولة، ففي الدولة التي يكون بها سوق مال قوية يمكنها أن تتبع أسلوب

1- أحمد جمال الدين موسى، الخصخصة (القاهرة: مَحْضَة مصر، 2007) ص 96-99.

2- أحمد السيد مُجَّد هاشم سماحه، نحو إدارة حضارية فعالة: الخصخصة في اطار مشروعات البنية الأساسية (رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2003) ص 68.

3- انطوان الناشف، الخصخصة (التخصيص) مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة(بيروت: الحلبي الحقوقية،

الخصخصة من خلال طرح الأسهم للاكتتاب العام، بينما نجد أن الدول التي بها سوق مالي ضعيف لا يمكنها الاعتماد على هذا الأسلوب بل تلجأ إلى أساليب بديلة كالبيع لمستثمر رئيسي أو البيع للعاملين.⁽¹⁾

3- **الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة:** تضع هذه الظروف قيوداً جوهرياً على أسلوب الخصخصة الذي يمكن أن يستخدم، فإذا كانت الدولة تعطي الأولوية للبعد الاجتماعي فإنها نادراً ما تلجأ إلى التصفية، وكذلك الحال في الدول التي تكون فيها الظروف غير مواتية لنقل الملكية فإنها تميل إلى استخدام الأساليب المرحلية كعقود الإدارة أو عقود التأجير أو منح حقوق الامتياز وأما الدول التي تكون فيها الأولوية لاقتصاد السوق فإنها تميل لاستخدام الأساليب المباشرة لنقل الملكية كطرح الأسهم للاكتتاب العام.⁽²⁾

4- **تكلفة الخصخصة:** تعد التكلفة المترتبة على عملية الخصخصة عاملاً مهماً في تحديد الأسلوب الأمثل لها، ويزداد هذا الأهمية في الدول التي تعاني من صعوبات اقتصادية، وذلك لأنها تسعى إلى تنفيذ هذه السياسات بأقل تكلفة ممكنة.

5- **الهيكل التنظيمي والقانوني للمؤسسات:** يؤثر هذا العامل على الخطوات التي يجب إتباعها عند نقل نوعية معينة من المشروعات والمرافق العامة، فقد يحتاج بعضها إلى تغيير شكلها القانوني قبل خصخصتها، مثل تحويلها إلى شركات مساهمة حتى يتم طرح أسهمها في السوق، كذلك يؤثر الإطار الهيكلي والقانوني على بعض الشركات التي قد تواجه بعض الصعوبات في حالة احتياجها إلى موافقة الشركات العالمية، التي لها حق العلامة التجارية، ففي هذه الحالة تلجأ الدول إلى الأساليب التي لا

1- محمد محمود يوسف، إعادة هيكلة وخصخصة المؤسسات المالية (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007) ص 49.

2- Dr. Anthony Cheung, " The Rise of Privatization Policies: Similar Faces, Diverse Motives" Journal of Public Administration (Manchester , Manchester Business School ,VOL 20, NO12, January 1997, P 213.

تعتمد على نقل الملكية، مثل عقود الإدارة، أو الإيجار، أو منح حقوق الامتياز إلى أن تتغلب على الصعوبات التي تواجهها.⁽¹⁾

6- النشاط الذي تمارسه المنشأة وحجمها: يؤثر الحجم الخاص بالمنشأة على كيفية خصخصتها، فالمنشآت الصغيرة تتم خصخصتها بطريقة أسهل من المنشآت الكبيرة، والتي تعتبر عملية الخصخصة لها عملية معقدة بسبب كثافة رأسمالها وأهميتها للاقتصاد، وهي غالباً ما ينظر لها على أنها استراتيجية، وأنها من الكيانات المحنكرة، وعليه فإن من أهم أساليب خصخصتها حقوق الامتياز واتفاقيات الاستئجار.⁽²⁾

7- درجة الوعي لدى المواطنين: كلما زادت درجة وعي المواطنين بأهمية الخصخصة و أسباب تبنيها سهل ذلك على الدولة اختيار الأسلوب الأمثل للخصخصة، وعلى العكس، فإذا كانت درجة الوعي منخفضة لدى الأفراد فإن ذلك يتطلب من الدولة القيام بحملات إعلامية، وترويجية لسياسة الخصخصة حتى تتجنب ردة الفعل العكسي للمواطنين، و تزداد أهمية درجة الوعي لدى الأفراد في الأساليب التي يترتب عليها نقل الملكية.⁽³⁾

8- ربحية الوحدة المراد خصخصتها: تؤثر الربحية على مدى سهولة و صعوبة الخصخصة، فالشركات الراجحة يكون من السهل خصخصتها، مقارنة بالشركات الخاسرة.⁽⁴⁾

خامساً: الآثار الاقتصادية الناتجة عن الخصخصة :

1- حسان خضر، "خصخصة البنية التحتية"، مجلة جسر التنمية (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ع18، يونيو 2003) ص4.

2- المرجع السابق، ص 4 .

3- سمير عبده، "نقل ملكية المنشآت العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص في الوطن العربي"، مجلة التعاون (الرياض: الشؤون

الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، ع 34، يونيو 1994) ص ص 68-69.

4- محمد عمر الحاجي، الخصخصة ما لها وما عليها (دمشق: دار المكتبي، ط1، 2007) ص 38.

سياسية الخصخصة ينطبق عليها ما ينطبق على كل السياسات التي تنتهجها الدول من آثار، والتي يمكن تبيانها من الناحية الاقتصادية في التالي :

1- الآثار الإيجابية للخصخصة:

أ- اتساع قاعدة الملكية وانتعاش سوق رأس المال:

يؤدي انتقال ملكية الشركات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص إلى إعادة توزيع الثروة والدخل إذا ما تمت عملية البيع جزئياً أو كلياً للعاملين، بالإضافة إلى أن الخصخصة ستجعل من الذين يمتلكون الأسهم وبصفة خاصة المواطنين والعمال يشعرون أنهم سيحصلون على ثمار نجاح الشركة، وهذا يعد في حد ذاته دافعا أساسياً يحفزهم على زيادة إنتاجيتهم، ومن ثم سينعكس هذا الأمر على مستوى أداء الاقتصاد القومي، وعلى اعتبار أن سوق رأس المال هو المحرك الأساسي للأداء الاقتصادي، فإن زيادة حجم الأسهم الذي يتم تبادلها في نطاق هذه السوق سيكون له أثر أساسي في جذب الاستثمارات الرأسمالية، كما سيؤدي إلى زيادة تعبئة المدخرات وتوجيهها من خلال سوق رأس المال إلى أوجه استثمارية إنتاجية.⁽¹⁾

ب- زيادة الإيرادات الحكومية :

من الآثار الناتجة عن الخصخصة زياد الإيرادات المالية التي تتحصل عليها الدولة نتيجة بيع المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، وكذلك توقفها عن تقديم الأشكال المختلفة من الدعم المالي للشركات التي كانت مملوكة للدولة.⁽²⁾

ج- تخفيض حجم الدين العام:

تساهم الخصخصة في تخفيض حجم الدين العام إذا ما استخدمت الإيرادات المتحصل عليها في سداد جزء من هذا الدين ومحاولة الإبقاء على هذا الدين عند مستويات مقبولة بالشكل الذي يحقق نوعاً من الاستقرار المالي، والحد من نموالعجز في الموازنة العامة.

1- عبد السلام مسعود رحوم، تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية

[www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/260.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/260.htm)

2- زيد منير عبوي، الخصخصة في الإدارة العامة بين النظرية و التطبيق (عمان : دار دجلة ، ط1 ، 2007) ص136.

د- تغيير سياسات الدولة :

تعتبر الخصخصة وسيلة لتسهيل الانتقال إلى نظام السوق، حيث يكون النشاط الاقتصادي متاحاً لقوى السوق التنافسية، مع ضمان حرية الدخول والخروج من وإلى السوق؛ لذلك تمنح الخصخصة الدول النامية فرصة لدراسة النظم والقوانين الخاصة بالمستثمرين الأجانب، وكذلك السياسات المتعلقة بأسعار الصرف، والتي تؤثر بشكل رئيسي على الصادرات والواردات، وكذلك الأمور المتعلقة بالأسواق المالية، وعدالة تطبيق الضرائب والقوانين.

هـ- أثر الخصخصة على الاستثمار:

من أهم الآثار المترتبة على الخصخصة، هو زيادة معدلات الاستثمار، سواءً المحلي أو الأجنبي، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أنه إذا تم توجيه رؤوس الأموال إلى شراء أصول قائمة بدلاً من إقامة أصول جديدة فإن هذا يعتبر نقل للملكية وليس استثماراً، وأما إذا ما استخدمت حصيلة الخصخصة في إقامة أصول جديدة فهذا يعتبر استثماراً، بالإضافة إلى أن الخصخصة تساعد على خلق بيئة جاذبة للاستثمارات، خاصة إذا ترافقت مع تخفيض للضرائب، ولا ينبغي أن نهمّل الجانب الإداري للمستثمر والذي يكون

أكثر قدرة من الإدارة الحكومية في التغلب على العديد من المشاكل والصعاب.⁽¹⁾

و- أثر الخصخصة على المستوى العام للأسعار:

تؤدي الخصخصة إلى زيادة روح المنافسة بين شركات القطاع الخاص من خلال الأساليب التي تهدف إلى توسيع قاعدة الملكية و هذا بالضرورة يؤثر على المستوى العام للأسعار، وقد يؤدي إلى تخفيضها

1- عمر عبد الحى البيلي، " الآثار الاقتصادية للخصخصة مع الإشارة للتجربة المصرية " ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة

(سوهاج: كلية التجارة، 14م، ع 1، يونيو 2000) ص ص 427-428 .

ز- أثر الخصخصة على مستويات دخول العاملين:

يلعب عامل الزمن دوراً مهماً في تحديد أثر الخصخصة على دخل الأفراد العاملين بالمنشآت، التي يتم تخصيصها، حيث لوحظ بأن الأجور التي يتقاضاها العاملين لم تتغير في الأجل القصير، بينما وجد أنه في الأجل الطويل إن زيادة الأجور تتأثر بعدة عوامل أهمها: سياسة الإدارة الجديدة، ومستوى إنتاجية العاملين، وفي بعض الحالات تؤدي الخصخصة إلى زيادة الدخل عندما يتم شراء أسهم الوحدات من قبل العاملين بها وبأسعار منخفضة، غير أن هذه الحالة لا يمكن تعميمها على باقي أساليب الخصخصة⁽¹⁾.

2- الآثار السلبية للخصخصة :

ينتج عن تطبيق الخصخصة مجموعة من السلبيات، التي تختلف من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي:

- 1- قد تشكل الخصخصة أداة لتمهيد الطريق نحو سيطرة القطاع الخاص على الحياة الاقتصادية للدولة، بالشكل الذي يؤدي إلى ضعف العدالة الاجتماعية⁽²⁾.
- 2- تؤثر الخصخصة على دخول العمالة بشكل سلبي، إلا إذا وضعت تشريعات تمنع هذا التأثير وتؤثر الخصخصة على دخول العمال من خلال فقد العمال لأعمالهم⁽³⁾.
- 3- يعتبر تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، سواءً بشكل جزئي أو كلي تفضيلاً للاعتبارات الاقتصادية التي ينادي بها القطاع الخاص، على ما تهدف إليه المؤسسات العامة، خصوصاً فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي⁽⁴⁾.

1- كمال أمين الوصال، "الخصخصة والأداء الاقتصادي في الدول العربية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية (الإسكندرية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، م 49، ع1، يناير 2012)، ص31.

2- جمال أبو الفتوح مجد أبو الخير، أثر الخصخصة على العلاقات الناشئة عن عقد العمل (المجلة الكبرى، دار الكتب القانونية، 2008) ص142.

3- المرجع السابق، ص142.

4- نبيل حشاد، تقييم تجارب الخصخصة في الدول العربية، م س ذ، ص27.

- 4- يتم من خلال الخصخصة بيع الشركات المملوكة للدولة، التي كانت تقدم سلعاً وخدمات للمواطنين بأسعار مدعومة، إلا أن خصخصة هذه الشركات سيؤدي إلى رفع الدعم الممنوح من قبل الدولة، وفي كثير من الحالات لم تؤدِ الخصخصة إلى تقليل الأسعار بالرغم من زيادة كفاءة الإنتاج، وهذا يشكل أثراً سلبياً على محدودي الدخل، الذين كانوا يستفيدون من هذا الدعم.⁽¹⁾
- 5- قد تتلشى الآثار الإيجابية للخصخصة، خصوصاً تلك المتعلقة برفاهية المستهلك، والمتعلقة أساساً بالسعر في حالة ما يتم استبدال احتكار شركة عامة باحتكار شركة خاصة تتولى تقديم هذه الخدمة، أو إنتاج هذه السلعة فيما بعد الخصخصة.

خامساً: النتائج :

- 1- الخصخصة بتعدد مسمياتها هي وسيلة لأجل إحداث نوع من الإصلاح الاقتصادي من خلال فتح المجال لأجل دخول القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية .
- 2- أساليب الخصخصة منها ما يترتب عليه نقل المؤسسات بالكامل أو بشكل جزئي ومنها ما يترتب عليه الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص .
- 3- لكل أسلوب من أساليب الشراكة مزايا وعيوب يتوجب على متخذ القرار المفاضلة فيما بينها لأجل تحقيق الغاية التي اتبعت من اجلها الشراكة .
- 4- يترتب على خوض تجربة الخصخصة عديد الآثار سواءً الإيجابية أو السلبية والتي يجب اخذها في الاعتبار عند تنفيذ هذه السياسة .

التوصيات :

- 1- ضرورة انشاء جهاز مستقل يتولى خصخصة الشركات العامة .
- 2- اجراء الدراسات التقييمية على الشركات الحكومية قبل خصخصتها ، باعتبار أن بعض الشركات أنشأت لتحقيق أغراض اجتماعية وليست ربحية .

1- كمال أمين الوصال، "الخصخصة والأداء الاقتصادي في الدول العربية"، م س ذ، ص 34.

المراجع :

أولاً: الكتب :

- 1- أحمد جمال الدين موسى، الخصخصة (القاهرة: نهضة مصر، 2007).
- 2- انطوان الناشف، الخصخصة(التخصيص) مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة(بيروت: الحلبي الحقوقية، 2000).
- 3- جمال أبو الفتوح مُجّد أبو الخير، أثر الخصخصة على العلاقات الناشئة عن عقد العمل(المحلة الكبرى، دار الكتب القانونية، 2008).
- 4- شكري العشماوي، الخصخصة: اتحاد العاملين المساهمين مفاهيم" تجارب عربية" (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2006-2007).
- 5- زاهر مُجّد عبد الرحيم، إدارة الخصخصة بين النظرية والتطبيق (عمان: دارالراية، 2011).
- 6- زيد منير عبوي، الخصخصة في الإدارة العامة بين النظرية و التطبيق (عمان : دار دجله ، ط1 ، 2007) .
- 7- عبدالحسين العطية، الخصخصة في البلدان النامية: إيجابياتها وسلبياتها، مجلة دراسات العلوم الإدارية (عمان، الجامعة الأردنية، م25، ع1، يناير 1998).
- 8- فالح أبو عامرية، الخصخصة و تأثيراتها الاقتصادية (عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2008).
- 9- مُجّد محمود يوسف، إعادة هيكلة وخصخصة المؤسسات المالية (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007).
- 10- مُجّد عمر الحاجي، الخصخصة ما لها وما عليها (دمشق: دار المكتبي، ط1، 2007).
- 11- نبيل حشاد، تقييم تجارب الخصخصة في الدول العربية (القاهرة : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2009).

ثانياً: الدوريات والأبحاث المنشورة:

- 1- حسان خضر، "خصخصة البنية التحتية"، مجلة جسر التنمية (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ع18، يونيو 2003).
- 2- سعداوي موسى، " حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية في الخصخصة 19952006 -"، مصر المعاصرة، ع (492) أكتوبر 2008.
- 3- مُجَد المتولي، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين: القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 8-10 مايو 2003 .
- 4- سليمان مُجَد مصطفي، " أبعاد تنظيم السياسات المحاسبية لعقود BOT في مصر"، مجلة الدراسات والبحوث (بنها، كلية التجارة جامعة الزقازيق فرع بنها، 2000).
- 5- سمير عبده، "نقل ملكية المنشآت العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص في الوطن العربي"، مجلة التعاون(الرياض: الشؤون الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، ع (34)، يونيو 1994).
- 6- صفوت عبدالسلام عوض الله، " الآثار التنموية للخصخصة مع التطبيق على خصخصة الصناعات البتروكيمياوية بالكويت"، بحث منشور ضمن إصدارات دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- 7- عمر عبد الحي البيلي، " الآثار الاقتصادية للخصخصة مع الإشارة للتجربة المصرية " ، مجله البحوث التجارية المعاصرة (سوهاج: كلية التجارة، م14، ع (1)، يونيو 2000).
- 8- كمال أمين الوصال، "الخصخصة والأداء الاقتصادي في الدول العربية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية (الإسكندرية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، م 49، ع1، يناير 2012).
- 9- محمود عبد الحافظ مُجَد عبد الله، " تجربة التخصصية ومستقبل تحرير الصناعة المصرية في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية "، مصر المعاصرة (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ع 487، يوليو 2007).

ثالثاً : المواقع الإلكترونية :

1- عبد السلام مسعود رحومه، تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية

. [www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/260.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/260.htm)

المراجع الأجنبية :

1- Frank Sader, " Privatization and Foreign Investment in the Developing World 1988-92" International Economics Department, World Bank, October 1993 .

2- .Anthony Cheung, " [The Rise of Privatization Policies: Similar Faces, Diverse Motives](#)" Journal of Public Administration (Manchester , Manchester Business School ,VOL 20, NO12, January 1997